

## القرار ١٣٥٩ (٢٠٠١)

الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته ٤٣٤٢، يوم ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن الصحراء الغربية ولا سيما القرار ١١٠٨ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧ والبيان الصادر عن رئيسه في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/PRST/1997/16)،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ١٣٠٨ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ والمبادئ ذات الصلة الواردة في الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها الصادرة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ يؤكد من جديد الأحكام الواردة في الفقرة ٢ من المادة الأولى من ميثاق الأمم

المتحدة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (S/2001/613)،

وإذ يعرب عن تأييده الكامل لدور المبعوث الشخصي ولما يضطلع به من أعمال،

وإذ يعيد تأكيد دعمه الكامل للجهود التي تبذلها حاليا بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لتنفيذ خطة التسوية والاتفاقات التي اعتمدها الطرفان لإجراء استفتاء حر ونزيه ومحيد لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية،

وإذ يأخذ في الاعتبار المقترحات الرسمية التي قدمتها جبهة البوليساريو لتذليل

العقبات التي تحول دون تنفيذ خطة التسوية الواردة في المرفق الرابع لتقرير الأمين العام،

وإذ يأخذ في الاعتبار أيضا مشروع الاتفاق الإطاري بشأن مركز الصحراء الغربية الوارد في المرفق الأول لتقرير الأمين العام، والذي ينص على تفويض قدر كبير من السلطة ولا يستبعد تقرير المصير بل ينص عليه،

وإذ يأخذ في الاعتبار كذلك مذكرة الحكومة الجزائرية بشأن مشروع مركز الصحراء الغربية الواردة في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بمساعدة الطرفين في التوصل إلى حل عادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية،

١ - يقرر، على نحو ما أوصى به الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١؛

٢ - يؤيد تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها الأمين العام لدعوة جميع الأطراف إلى الاجتماع مباشرة أو من خلال مباحثات غير مباشرة تحت رعاية مبعوثه الشخصي ويشجع الطرفين على مناقشة مشروع الاتفاق الإطاري والتفاوض بشأن أي تغييرات محددة قد يودان إدخالها على هذا المقترح وكذلك على مناقشة أي مقترح آخر لإيجاد حل سياسي، قد يقدمه الطرفان من أجل التوصل إلى اتفاق يقبلانه؛

٣ - يؤكد أنه سينظر في المقترحات الرسمية التي قدمتها جبهة البوليساريو لتذليل العقبات التي تحول دون تنفيذ خطة التسوية، في الوقت الذي تجري فيه المناقشات المشار إليها أعلاه؛

٤ - يشير إلى أنه وفقا لقواعد المشاورات التي حددها المبعوث الشخصي، لن يُتفق على أي شيء لحين الاتفاق على كل شيء، ويؤكد، من ثم، على أن الطرفين لن يُتسما، بدخولهما في هذه المفاوضات، بمواقفهما النهائية؛

٥ - يحث الطرفين على حل مشكلة الأشخاص الذين لم يُعرف مصيرهم، ويدعو الطرفين إلى الوفاء بالتزامتهما بموجب القانون الإنساني الدولي بإطلاق سراح جميع المحتجزين منذ بداية الصراع، دون مزيد من التأخير؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يُعد تقييما للوضع قبل نهاية الولاية الحالية ويقدم، حسب الاقتضاء، توصيات بشأن الولاية المقبلة للبعثة وتشكيلها؛

٧ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر.